

تفريغ من سلسلة

فصل الكلام في نواقض الإسلام

الصادرة عن إذاعة البيان



مؤسسة البتار الإعلامية

تُقـــدِّم :

- تفريـــغ مــن ســـلســـلة -

فصـــل الكـــلام في نواقض الإســـلام

الصادرة عن إذاعة البيان التابعة للدولة الإسلامية

الحلقـــة الخـــامســـة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره.

ما زلنا وإياكم أيها الأحبة في الله في الحديث عن نواقض التوحيد، وما زلنا نتحدث عن الشرك بالربوبية.

من أنواع الشرك المنتشرة والتي تفشّت خاصة في العصور المتأخرة: شرك التشريع، الشرك بالتشريع والحكم.

لا بدّ أن نتذاكر أولًا أنّ التشريع والحكم من خصائص الربوبية، وكما بيّنا في دروس سابقة فإنّ الله عز وجل هو المتفرّد بالربوبية والخلق والملك والتدبير والتشريع، وهذه كلها من خصائص الربوبية.

التشريع أيها الأحبة هو سنّ الحدود والأحكام الملزمة التي يسير الناس من خلالها في شؤونهم، والتي تفصل النزاع بينهم، ويدخل في ذلك التحليل والتحريم،

قال الله تعالى: (أَلا لَهُ الخَلقُ وَالأَمرُ تَبارَكَ اللَّهُ رَبُّ العالَمينَ) [الأعراف: ٥٤].
وقال الله تعالى: (أَم لَهُم شُرَكاءُ شَرَعوا لَهُم مِنَ الدّينِ ما لَم يَأذَن بِهِ اللَّهُ) [الشورى: ٢١].
وقال عز وجل: (وَلا يُشرِكُ في حُكمِهِ أَحَدًا) [الكهف: ٢٦].
وقال تعالى: (إِنِ الحُكمُ إِلّا لِلَّهِ) [يوسف: ٤٠].

هذه الآيات وغيرها تدل على أنّ التشريع هو حق خالص لله وحده، التشريع الذي هو سنّ الحدود والأحكام الملزمة التي يسير الناس من خلالها في شؤونهم، والتي تفصل النزاع بينهم، ويدخل في ذلك التحليل والتحريم، هذا التشريع هو حق خالص لله وحده، فالله عز وجل هو الذي خلقنا فهو الذي يعلم ما يصلح لنا وما يصلحنا فيشرّع لنا وفق ما يريد جل في علاه.

فالمشرّع هو الخالق العليم **﴿أَلا يَعلَمُ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللَّطيفُ الخَبيرُ﴾ [الملك: ١٤]** ، خلقنا وعَلِمَ ما يصلح لنا فشرّع لنا ما يريد **﴿إِنِ الحُكمُ إِلّا لِلَّهِ﴾**، **﴿وَلا يُشرِكُ في حُكمِهِ أَحَدًا﴾**، **﴿أَلا لَهُ الخَلقُ وَالأَمرُ تَبارَكَ اللَّهُ رَبُّ العالَمينَ﴾**، فالحكم والأمر لله وحده، وإفراد الله بالأمر يدخل في ذلك أيضًا إفراده بالأمر الشرعي الذي هو التشريع والحكم والتحليل والتحريم.

لذلك فإنّ الذي يدّعي لنفسه حق التشريع من دون الله فقد كفر وأشرك، وكذلك من حلّل أو حرّم مع الله أو شرّع ما يخالف شرع الله فقد كفر بالله وجعل من نفسه شريكًا لله، من حلّل أو حرّم أو شرّع من دون الله عز وجل قد أشرك بالله وجعل من نفسه شريكًا لله في ربوبيته، وقد سمّى الله ذلك شركًا، **قال سبحانه: ﴿أَم لَهُم شُرَكاءُ شَرَعوا لَهُم مِنَ الدّينِ ما لَم يَأذَن بِهِ اللَّهُ﴾.**

وكذلك ينبغي أن نعلم أنّ الذي يشرّع للناس من دون الله أو ادّعى ذلك واستشرفه فقد جعل من نفسه ربًا وادعى الربوبية حتى لو لم يقل بلسانه أنّه رب.

اسمع، اسمع يا أخي الكريم، لقول الله تعالى عن اليهود والنصارى: **﴿اتَّخَذوا أَحبارَهُم وَرُهبانَهُم أَربابًا مِن دونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]**، وهؤلاء الأحبار والرهبان لم يكونوا يّدعون أنّهم

يخلقون أو يرزقون وإنّما كانوا يشرّعون، ويحلّلون ويحرّمون، ويحكمون بأهوائهم، فكان فعلهم هذا ادعاءً للربوبية.

روى الإمام الطبري في تفسيره عن السدّي في **قوله تعالى: ﴿اتَّخَذوا أَحبارَهُم وَرُهبانَهُم أَربابًا مِن دونِ اللَّهِ﴾** قال عبد الله بن عباس: "لم يأمروهم أن يسجدوا لهم ولكن أمروهم بمعصية الله فأطاعوهم فسماهم الله بذلك أربابًا"، لذلك فإن تشريع الأحكام، والتحليل والتحريم والحكم بها هو من خصائص الربوبية تمامًا كالخلق والرزق والتدبير والتصرف، فمن ادّعى ذلك فقد ادّعى الربوبية، وهو بلا شك من رؤوس الطواغيت.

إنّ شرك التشريع أيها الأحبة تفشّى في العصور المتأخرة، بل وعمد الطواغيت إلى جعله حالة يعيشها الناس، ويرونها، وينشر فيهم الزعم بصحتها، بل وحمل الناس عليها، من ذلك البرلمانات، البرلمانات التي تسمى في بعض الدول مجلس الشعب، وفي دول أخرى مجلس الشورى، وفي دول أخرى مجلس الأمة، ونحو ذلك من التسميات هي كلها تدور حول مجالس برلمانية تمارس التشريع من دون الله، هذه المجالس البرلمانية تسمى حسب قوانين الطواغيت بالمجالس التشريعية، وكما تعرفون فإنّ الدول الطاغوتية المعاصرة قسّمت السلطات إلى ثلاثة أقسام: السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية.

السلطة التشريعية جُعِلَت للبرلمان وسمّي بالمجلس التشريعي، وادّعوا بقوانينهم أنّ التشريع يناط بالبرلمان وأعضائه، فهذه المجالس أيها الأحبة أنيط بها التشريع المطلق من دون الله عز وجل، وهذا بحد ذاته كفر وردّة وشرك أكبر حتى إن لم يمارس أعضاؤها التشريع، فإنّ مجرد أن يستشرفوا التشريع من دون الله، ويسعوا إليه، ويناط بهم هو شرك وكفر والعياذ بالله.

فمن هنا إنّ البرلمانات هي مجالس كفرية شركية يكفر من انتمى لها أو سعى إليها أو استشرف التشريع فيها من دون الله، وكذلك فإنّ العضو في البرلمان المترشّح والمستشرف هو كافر مشرك جعل من نفسه ربًا، وادّعى خاصية من خصائص الربوبية، لا يعذر لا بجهل ولا بتأويل، نعوذ بالله من ذلك الضلال ومن ذلك التحريف والتبديل.

أيها الأحبة في الله، في البرلمان يحلّون فيه ما يشاؤون ويحرّمون فيه ما يشاؤون، في البرلمانات أو من خلال البرلمانات يقنّن الزنا وتباح الفاحشة، في البرلمانات تجرّم الدعوة ويجرّم الجهاد، في البرلمانات يوالى الطواغيت والكفار وتسنّ قوانين محاربة الموحدين.

البرلمان قائم على التشريع من دون الله والتحليل والتحريم، وإذا تأملت في حال برلمانات الدول الطاغوتية -خاصة العربية- لرأيت العجب العجاب؛ فكم من كفر أباحوه، وكم من فاحشة قنّنوها وشرّعوها وجعلوا لها أصولًا وضوابط لنشر الفاحشة لا أقل ولا أكثر، وكم من حدّ بدّلوه، هذا فعل البرلمانات.

وحقيقة إن أردنا أن نفصّل أكثر ونذكر الشواهد والأدلة فلا يسعنا حقيقة هذا المقام، وفيما ذكرناه غُنْية وكفاية، والحذر من أن يزعم بعض الناس أنّ البرلمان هو عبارة عن سلطة إدارية أو تشريعات إدارية فقط، تنظيمية وليست تشريعات طاغوتية، فنقول هذا هراء بل ويكفي للتدليل على كفر البرلمان وأعضائه أنّ البرلمان أنيط به حسب قوانينهم التشريع المطلق من دون الله، ولذلك تجدهم يسمّون أي عضو بالبرلمان بالمشرّع فيقولون المشرّع المصري، والمشرّع السوري، والمشرّع الأمريكي ونحو ذلك، فهذا بحد ذاته كافٍ في إظهار كفر البرلمان وأعضائه.

فنسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يحقق توحيدنا،
ولعلنا إن شاء الله نكمل في درسنا القادم،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



لا تنسونا من صالح دعائكم

نُشر في:

← الجمعة ٠٢ / ٠٤ / ١٤٤١ هـ →